الفصل الخامس

العنف السياسي
وآثاره النفسية والاجتماعية

تعاريف ومصطلحات

يعدّ العنف إشكالية معقدة، لما لها من أبعاد اجتماعية أو سياسية، ولكن ببنى نفسية خاصة لمفتعليها، كون كل ممارسة للعنف يصاحبها ممارسة خطابية وترويج اجتماعي، وأحياناً ثقافي ليتم تبنيها والعمل عليها.

يعرف العنف السياسي بأنه: استخدام للقوة المادية أو التّهديد باستخدامها سواء من قبل نظام سياسي معين، أو قوة سياسية معينة لتحقيق أهداف سياسية محددة.

والعنف السياسي ظاهرة خطيرة وواسعة الانتشار أكثر من كل أشكال العنف الأخرى، وذلك لكثرة المبررات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يحتمي بها دعاة العنف السياسي. هناك دراسة لعالم النفس الأمريكي الشهير "وليم جيمس" عام (1985) والتي أجراها في (26) دولة تفضي إلى وجود علاقة مطردة بشكل دائم بين عدم المساواة في توزيع الدخل والقهر الاجتماعي وبين العنف السياسي.

والعنف السياسي في حقيقته ليس عنفاً اجتماعياً أو اقتصادياً بل هو سلوك منحرف، وعنف يدور حول السلطة ويتميز بالرمزية والجماعية والإيثار، وهذا لأنه يتستر ظاهرياً تحت شعارات كبيرة... والعنف السياسي تكمن وراءه أسباب نفسية بالدرجة الأولى كالرغبة في السيطرة والتحكم...

كما أن العنف السياسي هو في سلم الصراع بين الخير والشر وهو يناقض العمل السياسي، من حيث إن العمل السياسي بطبعه يتطلب ممارسات دبلوماسية،

وعلاقات وثيقة ولقاءات ودية واحترام لوجهات النظر المختلفة، والتفاوض والقبول بالحدّ الأدنى من المطالب السياسية، والرضا بالتوافقات والإيمان بالشّراكة الاجتماعية والسياسية، وربما تنازلاً للصالح العام، بينما يمثل العنف السياسي سلوكاً منحرفاً، يراد منه أن يؤثر على نتائج العملية السياسية من خلال استخدام أدوات ضغط إكراهية، تجعل الطرف الآخر يذعن إلى مطالب فرقائه، فهو استناد فعلي للقوة أو يهدد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والإتلاف للممتلكات، وذلك لتحقيق أهداف سياسية مباشرة، أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لها دلالات وأبعاد سياسية. والعنف السياسي يكون دائماً نتاج عوامل نفسية، وعقد متراكمة لأشخاص استطاعوا أن يلعبوا على الاختلافات والمتناقضات الاجتماعية والاقتصادية، ولو وعت الشعوب على حالها لوجدت نفسها أول الخاسرين من ممارسة العنف السياسي وآخر الرابحين، إن كان في العنف ربح، نحن اليوم بحاجة لحل هذه التناقضات بالطرق السلمية، وليس أمامنا إلا العمل السياسي السلمي.

يقول عالم الاجتماع العربي الشهير "ابن خلدون": "المقهور دائماً يسلك سلوك القاهر" ليكون العنف السياسي ممارسة يائسة متضمنة للعنف والكراهية، مما يجعل المطالبة كلها أمراً قانونياً في الحياة السياسية العالمية هناك، وبشكل دائم تهديد بالإعلان الصّريح عن ممارسة القوة التي تتعقب كل تعارض في المصالح بين الدّول والشّعوب، وكل خروج عن سلطة النظام العالمي الجديد، الذي له من القوة والتأثير القوة الخارقة من خلال التطور العلمي والتكنولوجي، لنجد أن مفهوم ممارسة الحروب اليوم في النظام العالمي الجديد يغدو نظاماً شمولياً، هذه الآليات العنيفة والقاهرة يمارسها النظام الجديد لفرض العولمة، وكأنها الحل الوحيد الممكن لنمط العيش بدلاً من أن تنتج ردود فعل متفاوتة ومتنوعة، فإجبار الإنسان على السّكوت وعدم الاحتجاج، يعني في الأصل اقترافاً لأعمال العنف؛ كون حرمان الإنسان من كلامه يعني سلفاً حرمانه من الوجود.

أما العنف الممارس خلال الصراعات السياسية والاجتماعية، أو التّنازع على السلطة والسّلطان بين الحكام والجماعات السياسية المعارضة، فكان يتم إما باسم الدين والإسلام، وضرورة المحافظة عليهما بالطرق والوسائل الممكنة المشروعة وغير المشروعة كافة، وإما عبر ما أسماه ابن خلدون إنشاء دعوة دينية (الإيديولوجيا المعتمدة)، تستند إلى عصبية معينة (القوة المادية) للوصول إلى الحكم.

فلما كان الإنسان متفرداً بالقتل باختياره بني جنسه؛ وهو وحده من بين كل الكائنات الحية، يختص بالقدرة على إضمار هدف القتل العَمْد.

فالبشر هم الوحيدون من بين كل الكائنات الحية الذين يعرفون الاقتتال في مجازرَ جماعية، فبقدر ما نهتم قبل كل شيء بجعل العنف حقاً للإنسان، ولا نأخذ بالحسبان معاناةَ الإنسان ضحية العنف والهدر العنيف لإنسانيته. فإذا كان ينبغي بذلُ هذه المشقة كلها لتبرير العنف فذلك تحديداً لأنه غير قابل للتبرير.

فلا أحد يفكر في وجوب تبرير الطيبة لأنها سمة بشرية طبيعة، لكن العنف (violence) الذي يغذي حضارة الإنسان المعاصر، هذه القوّة الطاغية التي عجزت البشرية عن معالجتها والحدّ من انتشارها. فهل العنف مظهر لصدام الحضارات أم هو ردّة فعل ضدّ الهيمنة العالمية، أم هو أزمة العقلانية ومقتضيات الحداثة، أم هو تعبير عن عدوانية الإنسان وعن بنية المجتمع وثقافته... إن تبلور العنف في الثقافة المعاصرة اليوم له دوافعه ومصالحه السياسية بالدرجة الأولى، وبالتالي فهو عنف سياسي بامتياز، وفق ما أشار إليه الدكتور قدري حنفي بأن العنف السياسي: «هو نوع من العنف الداخلي الذي تدور حوله السلطة ويتميز بالرمزية والجماعية والإيثارية».

فتبعاً لهذا التعريف يمكن رصد مظاهر وأشكال عديدة للعنف السياسي عموماً كقمع المعارضين، والاحتجاج ضد العديد من الأنظمة السياسية المتحكمة في العالم، كما أن النزاعات الطائفية والعرقية والإثنية، التي تمزق بعض البلدان، تؤدي إلى الكثير من المآسي.

والأمثلة على ذلك كثيرة عربياً وعالمياً (لبنان، أفغانستان، إيرلندا، منطقة البلقان، والعراق)، الحرب الإقليمية والحروب التقليدية بين الدول المتناحرة، إسرائيل والدول العربية وحرب إيران والعراق والحرب الدائمة الإعلان ما بين أمريكا وكوريا الشمالية، كلّها أعمال العنف والإرهاب المنظم كالمخدرات وأعمال السطو والقتل والحركات السياسية والدينية المتطرفة...

لتكون النتيجة، أن الإرهاب يتماهى مع العنف السياسي، لدرجة يتعذر معها التمييز بينهما، إلا أنهما يختلفان في ما يلي:

الحرب مثلاً كعنف سياسي مشروع تتميز عن الإرهاب في أنها تخضع لقوانين واتفاقيات دولية معترف بها، فتبقى مسألة احترام هذه الاتفاقيات هي المشكلة، فللحرب إذن قوانين وقواعد مكتوبة أو عرفية ملزمة للدولة قانونياً وأخلاقياً باحترامها، يقول "كلاوزفيتز": «إن الحرب هي السياسة بوسائل أخرى» فالفوز أو الإخفاق يمكن أن يأخذ شكل الرهان ذي النتيجة اللاغية، فيمكن أن يعني النصر تدمير العدو أو على الأقل تدمير إرادته السياسية.

أما رهانات الحرب فتبقى محدودة بالنسبة إلى الذين يخوضونها على الأرض، من حيث إن المقصود بها هو تدمير الإرادة السياسية للخصم، وليس تدميره كشخص وإنما كفاعل سياسي.

بينما لا يخضع الإرهاب لأي قانون أو اتفاقية أو مبدأ، كما تتميز الحرب بالطّابع الجماعي، فهي إما بين دولة ودولة أو بين تحالفات عدة دول إزاء دولة أو عدة بلدان، وبالمقابل فالإرهاب يكون إما فردياً، أو ينفد عبر مجموعات صغيرة، وقد تمارسه دولة ضد دولة عبر توظيف حركات إرهابية متخصصة في التدمير أو الاغتيال، بدل المواجهة المسلحة المباشرة، كما الحال في الصّراع بين الهند والباكستان.

إنّ ميدان الحرب الجغرافي معروف ومحدد، عكس الإرهاب فهو بدون ميدان ولا جغرافية.

فماذا عن علاقة الإرهاب بالثورة؟ تهدف الثّورة إلى تغيير الأسس الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع، وتسعى إلى خلق فكرة قانونية جديدة، بدل الفكرة القانونية القديمة المهترئة، التي لم تعد تنسجم مع الأوضاع الحالية، فالثّورة لا تحسب خروجاً على القانون، وإنما هي عمل قانوني، فالثورة الاجتماعية هي عنف مبرر تاريخياً.

فما يميز الإرهاب عن باقي الجرائم وأشكال العنف السياسي، يتمثل باتساع حجم ما يمكن أن يترتب عليه من فوضى ورعب وهلع وخوف، الذي ينعكس على الأفراد والجماعات، مما يفرز لنا إحساساً بالاستقرار وعدم الأمن واستيطان الشعور بانعدام تواجد سلطة الدّولة مادياً ورمزياً، من هنا تكمن خطورة الإرهاب التأثيرية والمعنوية، وهنا يطرح السؤال حول: ما هي الغاية من العمل الإرهابي؟

من الطبيعي أن الغايات تختلف حسب أهداف منفذيها واستراتيجياتهم، لكنها تستمد قوتها مما قد تخلفه من ارتباك وذعر وضحايا، ومثالنا على ذلك: الإرهاب الذي يحمل غايات سياسية، أو بصيغة أخرى الإرهاب المقبول أو العنف السياسي...

ولكن يمكن لنا تحديد أهداف العمل الإرهابي فيما يلي:

– إثارة اهتمام الرأي العام الدّولي والدّاخلي، وتحسيسه بمدى صعوبة المسألة، ونيل تعاطفه ومساندته المادية والسياسية.

– المس برمزية السلطة السياسية المادية والرمزية، وحشد وتعبئة الرأي العام الوطني والدولي بعجز النظام ومحدودية قدراته التنظيمية والسياسية والعسكرية.

فممارسة العنف واحتكاره كما هو محتكر من طرف السلطة، والإقدام على ممارسة العنف في دولة ما، من شأنه منافسة السلطة في احتكار العنف.

خلق حالة من الخوف وعدم الأمن والاستقرار، وتحسيس الناس بعدم الأمان والقدرة على العيش باطمئنان، وذلك بهدف التأثير النفسي على الجماهير من جراء تتالي أعمال العنف، التي من شأنها أن تؤدي إلى استبطانهم لانعدام سلطة سياسية

قادرة على حمايتهم، ومن هنا تأتي خطورة العمل العنيف، إلا أن تأثيراته تبقى محدودة لفترة ما بعد الحدث والانفعالات التي خلفها.

الضّغط على النظام السياسي لتقديم المزيد من التنازلات، ولنيل الأهداف التي كانت وراء هذه الأعمال العنيفة، وقد يتم الضغط بوسيلة أخرى في حالة احتجاز رهائن من بلدان مؤثرة دولياً أو من جهات داعمة للعنف، بغرض ضغط هده البلدان لتقديم تنازلات، ومن الواقع السوري خير مثال احتجاز أعضاء من حزب الله اللبناني في مدينة حلب واحتجاز مطرانين في حلب أيضاً واحتجاز طيارين تركيين من قبل عناصر حزب الله في لبنان.

ومن بين الأسباب المولدة للعنف السياسي في بلادنا يمكن لنا أن نذكر:

– سيطرة بلدان الشمال (أوروبا وأمريكا) على جل الثروات والخيرات والتكنولوجيات، وتأثيرات ثقل المديونية الخارجية ودور الشركات المتعددة الجنسية في احتكار الخيرات، والسيطرة على الاقتصاد الدولي مما نتج عنه إفقار دول الجنوب واستغلال شعوبها، مما ولّد تبايناً شاسعاً في مستوى العيش، فأفرز هذا الحال حالات من اليأس والإحباط والرفض، كما برزت العديد من التيارات الرافضة لهذه الأشكال اللاعادلة في تقسيم العلم والتخصصات والخيرات، فقامت العديد من المساعي لتحرير بلدان الجنوب من نير هده الهيمنة، وبعد أن أفلست الطرق السلمية عبر القنوات الدبلوماسية والمؤتمرات الدولية خاصة مجموعة 77، فأضحى اللجوء إلى العنف مبرراً ومفروضاً بعد فشل الإستراتيجيات للتفاوض.(أحمد قويدر، العنف والإرهاب السياسي)...

الآثار النفسية للعنف السياسي

إن العنف يؤدي دائماً إلى نتائج مأساوية خطيرة عند الأطفال والمدنيين من السكان، ففي تقرير منظمة العفو الدّولية لعام 1984 حول العنف يشير التقرير إلى أن العنف السياسي، يؤدي إلى انقلاب في الظروف النفسية والاقتصادية، ينعكس

ذلك بصورة واضحة على الأطفال في أي بلد يمارس فيه العنف السياسي، إما من خلال انعكاس ذلك على التّغذية ونقص لرعاية في مؤسسات التعليم اللازمة للتنشئة السّليمة. والتّهجير والتربية على الخوف ومن ثم الانعكاس مستقبلاً على الانحراف والجنوح في السّلوك..

- الشعور بالعدائية والتّهديد.
- زيادة الكوابيس أثناء النوم.
- سوء التكيف وعدم التّركيز.
- عيش اضطرابات كثيرة من جراء أعمال العنف.
- عيش التمرد والسّلوكيات المنحرفة.
- مشاعر النكران والتّبلد الانفعالي.
- الاكتئاب والانتحار وأعمال الإجرام...
- من الدراسات النفسية التي أبرزت هذه الآثار في منطقتنا العربية أذكر:

1- دراسة (الحمادي وآخرون، 1994) التي أظهرت أن 16% من الأطفال يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة بسبب الغزو العراقي للكويت.

2- كما أظهرت دراسة لليونسيف في العراق أن 25% من الأطفال يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة (UNICER،1987).

3- أظهرت دراسة في لبنان (غسان يعقوب، 1992) أن 80% من الأطفال المدروسين ما بين عمر (7-11) يعتقدون بأن العالم الخارجي عدائي ومهدد...

الاعتقال والتعذيب من أهم مظاهر العنف السياسي

من أبرز آثار التعذيب النفسي خطورة:

1- التكرار النّفسي الدّائم للحدث وذكريات التعذيب أو الأسر، ليلاً ونهاراً.

2- الشعور الدّائم بالمفاجئة من حيث أن الاقتحام للتعذيب أو احتمال تعرضه للأسر أو الاعتقال يجعله لا يسكن على حال.

3- عصبية زائدة واهتياج، كآلية دفاعية لإثبات الحضور عن طريق العنف والعصيبة والضرب.

4- الانسحاب والعزلة والصمت.

5- عدم القدرة على التّركيز والتفكير المنطقي بسبب طغيان ذكرى التعذيب وشدة الانفعال...

6- الخلل في التّوازن نتيجة الضّرب على الرأس.

7- الخلل في الهلوسة وشعور الملاحقة بالأذى.

8- تقليد أصوات الحيوانات لإثارة السّخرية والشّتم والتّهديد بالموت، مما يؤدي لتدمير الشعور بالكرامة الذاتية وتنمية الشعور بالذل والعار.

9- الحرمان من النظافة البدنية والرّاحة مما يؤدي الى الشعور بالدونية وهبوط قيمة الذات والعودة للنكوص.

10- الاغتصاب.

11- غسل الدّماغ وضرب المعتقدات الشخصية.

12- استخدام الكهرباء ووضع التيار الكهربائي على مناطق الجسم الحساسة (الأذنان، الأصابع، القدمان والأعضاء التّناسلية).

13- التهديد بتعذيب المعتقل أمام زوجته وأبنائه، و رؤية أشخاص يتعذبون وسماعهم يصرخون.

14- نشر قطع من الزجاج داخل أرض الزنزانة وإجبار المعتقل على الوقوف عليها.

15- صلب المعتقل خارج الزّنزانة تحت ظروف جوية قاسية (حرارة الشّمس أو تحت المطر والبرد).

أفكار نفسية علاجية ممكن العمل عليها مع المعتقلين السياسيين

1- الاسترخاء والتنفس العميق.

2- إعادة التّنظيم المعرفي للحدث عن طريق الحديث عنه وترميز الأحداث بغية تجاوزها عبرَ المساندة العلاجية.

3- حركة العينين وهي تقنية فعالة وفق الأسلوب الذي طرحه (شابيرو، 1989) التي تتمثل بالتعرض للأشياء والمنبهات المؤلمة التي كان الشخص قد تعرض للتعذيب بها كالمخفر مثلاً، اللباس العسكري، والسّوط... الهدف منها مقاومة الصور والأفكار الدخيلة المرتبطة بالتعذيب والأسر، بهدف خفض القلق والتخفيف من الضغط النّفسي الحاصل نتيجة هذه الصورة المزدحمة في الذِّهن حول تجربة التّعذيب الحاصلة نتيجة الاعتقال أو الأسر...

اكتساب المهارات اللازمة للتّعامل مع القلق والخوف والتوتر مثل مهارة الحوار وتوكيد الذات عبر لعب الأدوار في الموقف العلاجي...

إنّ الملاحظات العامة من خلال الدّراسات حول التّعذيب، تُظهر أن من يتعرضون لأهوال المعارك أو الذين يشاهدون أمامهم أعمال القتل والموت تبدو عليهم أشكال مزمنة للاضطرابات مما يستلزم عمل فريق علاجي متكامل، من نفسانيين وعلاج فيزيائي واختصاصيين اجتماعيين بغية المساعدة اللازمة لإعادة التّأهيل النفسي للتكيف مع أنفسهم وبيئتهم...

يرى "فرويد" أن المهمة الأساسية في التّحليل النفسي هي الوصول إلى المشاهد البدائية التي يمكن أن تظهر مباشرة أو بواسطة الهوامات التي هي بناء دفاعي تسمح بعدم التذكر الكامل للواقعة الأساسية، وهي تدمج التجارب بسياق هوامي دفاعي، يحتوي ما حصل عند الأهل والجدود أيضاً، وتربطه بما شاهده المريض نفسه من بقايا الذكريات المثيرة للحالة الانفعالية، ويتم ذلك في إطار مركب ومعقد ومتكامل وتأخذ الهوامات بُعدها وهندستها، عبر إعطاء صيغة التفكك للذكريات الحاصلة.

ومما لا شك به أن تزايد أعداد المعتقلين السياسيين واضطهادهم يشكل عائقاً ذا دلالـة مـن عوائـق التحـول الـدّيمقراطي، نتيجـة لـردود الفعـل الحانقـة مـن ذوي المعتقلين ومناصريهم...